

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧١٢**

الجمعة، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربيرغ
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة هيدالغو
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان-شالي

جدول الأعمال

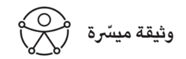
الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) (S/2019/930).

2002526 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) (S/2019/930)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/79، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/930، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩).

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

جرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا دون معارضة وامتنع عضوان عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠) الذي يجدد نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. وبصفتنا دولة قائمة على الصياغة، فإننا نرى أن النص هو حل وسط جيد تمكنا من التوصل إليه بعد مفاوضات سعى وفد فرنسا خلالها إلى القيام بدور الميسر البناء. وعلى ذلك المنوال، أشكر أعضاء المجلس على مرونتهم، غير أنني أشعر بأسف عميق لأننا لم نعتمد النص بتوافق الآراء.

إن مجلس الأمن على استعداد دائما للاستماع للشواغل المشروعة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن أمن بلدها. فبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي التزام رئيسي من التزامات الأمم المتحدة، تضمن أمن السكان في جميع أنحاء البلد وتدعم إعادة الانتشار التدريجي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، أذن مجلس الأمن مرتين، منذ أيلول/سبتمبر وحتى الآن، بتخفيف كبير لحظر توريد الأسلحة بغية المساعدة على تجهيز وتعزيز حركة قوات أفريقيا الوسطى وأمنها. وأخيرا،

أذكر بأنه يمكن لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تستفيد من إجراءات الإعفاء التي نصت عليها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعتقد أن من المهم، في سياق أمني لا يزال يعوزه الاستقرار، الحفاظ على نهج مسؤول وضمان دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى النهوض بإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع سلاح الأفراد السابقين في الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإدارة الأسلحة والذخائر. فذلك عنصر أساسي لتحقيق السلام والأمن الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك ستواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل لسلطات أفريقيا الوسطى في ذلك المسعى.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): باسم جنوب أفريقيا وتونس والنيجر، أرحب باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على النص، الذي يمثل نتاج مفاوضات بناءة وعمل دؤوب اضطلع به القائم بالصياغة. وكذلك نشيد بجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ جميع التدابير المتخذة لاستعادة السلام والاستقرار في البلد ونؤيدها. ونود أن نسلط الضوء على نقطتين فيما يتعلق بالقرار.

أولا، نشدد على أن نظام الجزاءات يجب ألا يكون هدفا في حد ذاته، بل يجب أن يكون الهدف هو التزامنا بانتقال البلد نحو السلام والاستقرار.

ثانيا، يشكل اتخاذ القرار بالتالي استجابة للطلب المشروع الذي تقدمت به سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى سعيا إلى الرفع النهائي لحظر توريد الأسلحة على أساس التقدم المحرز في مجال تخزين الأسلحة ومنع تحويلها.

فالقرار الذي اتخذناه للتو سيمهد الطريق لإعادة تجهيز جهاز الدفاع والأمن بأكمله حتى تتمكن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من استعادة السيطرة على البلد بأسره ومواجهة الجماعات المسلحة التي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والاستقرار.

وأخيرا، يشدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على ضرورة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتنسيق مع جميع الشركاء الإقليميين، في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز انتعاشه الاجتماعي والاقتصادي، ويشجعونها على زيادة التعاون مع شركائها.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠). إن الجزاءات في الواقع أداة ناقصة، غير أن من المرجح أن تسفر تلك التدابير من بين سلة الخيارات التصحيحية المتاحة حاليا، عن بعض النتائج المتوخاة، مع الحد الأدنى من الآثار الجانبية. وللتوضيح، فإن رغبتنا ليست هي معاقبة جمهورية أفريقيا الوسطى، بل دعم الدولة وهي تستعيد سلطتها وتفي بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. ونعتقد أن القرار قوي بما فيه الكفاية للمساعدة في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة مع توفير بعض المرونة للسلطات الشرعية في البلد، التي واجهت صعوبات تشغيلية ولوجستية.

وقد أحاط وفد بلدنا علما بنداءات جمهورية أفريقيا الوسطى المتكررة من أجل الرفع الكامل للعنصر المتعلق بالأسلحة في تدابير الجزاءات. وعلى الرغم من أننا نتفق على أن هناك بعض المزايا لهذا الطلب، ولا سيما فيما يتعلق بتمكين قوات الأمن من استعادة الأراضي من الجماعات المسلحة، فإننا لا نعتقد أن الوقت قد حان للرفع الكامل للتدابير المتعلقة بالأسلحة، حيث لا تزال هناك بعض أوجه القصور في إدارة الأسلحة والذخائر في

البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد على أن هناك حاجة ماسة إلى بناء القدرات وندعو جميع أصدقائنا في المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية والإنمائية في ذلك الصدد.

ونود أن نقر، في هذه المرحلة، بأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التزمت، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها، بتحقيق المعايير الرئيسية التي نسترشد بها في عملية استعراض الجزاءات وأحرزت تقدما نحو تحقيقها. وكذلك نعرب عن أسمى تأكيداتنا بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين ستدعو إلى المزيد من تخفيف حظر الأسلحة بغية رفع تلك القيود تدريجيا. ولذلك فإننا نشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة إصلاح قطاعها الأمني ومواصلة جهودها الرامية إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم. فمن شأن تلك الإصلاحات الهيكلية أن تساعد على بناء الثقة وكفالة المصالحة التي تمس الحاجة إليها وسط أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. فهم، في نهاية المطاف، الذين يجب أن يقودوا عمليتهم السياسية.

والقرار يجسد روح التوافق. وتود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تشكر فرنسا، القائمة بالصياغة، وجميع أعضاء مجلس الأمن على جهودهم البناءة للتوصل إلى توافق عملي في الآراء. فقد تكون لدينا في كثير من الأحيان آراء متباينة، كفرادى الدول الأعضاء، ولكن يجب علينا أن نظل دائما، كمجلس، موضوعيين وعمليين. وينبغي ألا نسمح على الإطلاق للمصلحة الذاتية الضيقة أو المواقف الأيديولوجية أو جداول الأعمال الاستراتيجية بأن تطغى على احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، ستقف سانت فنسنت وجزر غرينادين دائما متضامنة مع إخوتنا وأخواتنا الأفارقة. وعندما تتكلم أفريقيا، سنصغي.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠) اليوم لتجديد نظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشكر القائم بالصياغة على مثابرته في محاولة توطيد وتقريب الآراء التي يتشاطرها أعضاء المجلس. لقد شاركنا في هذه المفاوضات بهدف إرسال إشارة وحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. وذلك يكتسي أهمية خاصة لأن هذا العام سيكون حاسما بالنسبة لاستقرار البلد ومستقبله، إذ سيشهد إجراء الانتخابات المقبلة. ومن المؤسف أنه لم يتسن التوصل إلى هذه الوحدة بشكل كامل في نهاية المطاف.

إننا نشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل الشاق والالتزام والنتائج التي تحققت خلال العام الماضي. ويشكل الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجهود التنفيذ الجارية، فضلا عن العملية السياسية الشاملة، علامات مشجعة وإيجابية. ونرحب كذلك بعمل البلد المتواصل فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإدارة الأسلحة والذخائر. ونود أن نؤكد لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم ألمانيا، الذي نقدمه من خلال الاتحاد الأوروبي وبعثته للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، بل وكذلك كأحد أكبر المانحين الثنائيين للمساعدة الإنسانية دعما لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

غير أننا نرى كذلك أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فلا يزال يساورنا قلق عميق إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى نظرا لعدم الاستقرار والعنف والهجمات المستمرة على المدنيين – كما شهدنا، للأسف، مرة أخرى قبل بضعة أيام في بريا. وما زلنا مقتنعين بأن نظام الجزاءات، بما في ذلك حظر الأسلحة، عنصر هام لمرافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في رحلتها نحو الاستقرار والسلام والتنمية. وقد أظهرنا مرونة في المفاوضات، استرشادا بهذا الفهم لأهمية نظام الجزاءات

فضلا عن الحاجة إلى إرسال إشارة واضحة وإيجابية إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من شواغلنا.

كما يجب النظر كذلك إلى قرار اليوم على خلفية توافر الأسلحة الصغيرة وانتشارها على نطاق واسع في أفريقيا. فهذه الأسلحة هي المحرك الرئيسي للنزاع. وألمانيا ملتزمة بمكافحة تلك الآفة، بما في ذلك من خلال دعمنا لمبادرة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إسكات دوي المدافع.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية المسؤولية التي وضعناها على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم، وهي، إدارة فئات إضافية من الأسلحة والوفاء بأعلى المعايير في الاضطلاع بتلك المسؤولية. ونحث جمهورية أفريقيا الوسطى على النهوض بمسؤولية ممارسة رقابة مشددة على أية أسلحة سلمت إليها، واستخدامها فقط مع الامتثال الصارم لجميع الشروط القانونية، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومنع مخاطر الانتشار.

ونود أن نؤكد على أننا نرى الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى، جنبا إلى جنب مع شركائها الدوليين، كجزء من عملية مستمرة. ولذلك فإننا نشجع بقوة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها لإحراز مزيد من التقدم نحو النقاط المرجعية، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة الأسلحة والذخائر.

السيدة هيدالغو (الجمهورية الدومينيكة) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠). نحن نفهم أن اتخاذ هذا القرار يؤكد مجددا التزام مجلس الأمن تجاه سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالمساهمة في كفاحها من أجل تحقيق السلام المستدام. وقد صوتت الجمهورية الدومينيكة لصالح القرار، تقديرا للجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ النقاط المرجعية وبغية الإسهام في توافق آراء المجلس.

ونأمل أن تواصل السلطات، على مدى الأشهر الست القادمة، تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في البيان الرئاسي S/PRST/2019/3، الصادر في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، والتي ستمكن المجلس من أن يرفع أخيرا نظام الجزاءات وحظر الأسلحة. ونحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق فبراير للسلام ومواصلة العمل بشأن التحديات المتبقية بغية تحقيق السلام والاستقرار الدائم لشعبها.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠). ونود أن نشكر القائم على الصياغة، فرنسا. ومن المؤسف أننا لم نكن على إجماع بشأن القرار، وغرضه الوحيد هو كبح الأعمال العدائية للجماعات المسلحة التي تسعى إلى تقويض السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ينبغي ألا نكون منقسمين بشأن مسألة تقييد التدفق غير القانوني للأسلحة إلى بلد يعاني من الحرب والعنف، بل ينبغي أن نتحد لإيجاد طرق لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على وقف المذابح كالتي وقعت في بريا هذا الأسبوع. ونتوجه بتعازينا إلى وفد جمهورية أفريقيا الوسطى. ينبغي أن نتكاتف لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواجهة انتشار مرض الحصبة، الذي أعلن قبل ثلاثة أيام أنه وباء على الصعيد الوطني، ومساعدة البلد في عمليته لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

وأنتقل إلى التطورات الإيجابية، نحن نرحب بالتزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم الذي تحقق بشأن النقاط المرجعية الخمس التي وافق عليها المجلس. ونعتقد أن هدفنا المشترك يتمثل في تقييد تدفق الأسلحة إلى أياد ستستخدمها لزيادة زعزعة استقرار حالة هشة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أيدت بلجيكا اليوم تجديد نظام الجزاءات. ونود أن نشكر فرنسا على عملها البناء وقيادتها في هذا الصدد.

إن بلجيكا مقتنعة بأن تدابير حظر الأسلحة المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال ضرورية من أجل تهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم في البلد. ونذكر أن السلطات ستستفيد أيضا من آلية للاستثناءات. ونشجع السلطات على مواصلة جهودها لإصلاح قطاع الأمن من أجل كفالة أن يكون لديها قوات مسلحة وشرطة مدربة تدريبا جيدا ومجهزة على النحو الملائم تدرك مسؤولياتها تجاه الشعب وتدعمها استراتيجية طويلة الأجل. تلك مهمة طويلة الأجل، ونحن مستعدون لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى كشريك على الصعيد الوطني وكذلك من خلال الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم بتكرار دعم بلجيكا لحكومة الرئيس تواديرا والممثل الخاص ندياي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب إندونيسيا باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠) وتشكر القائم على الصياغة على جهوده في محاولة التوصل إلى توافق في الآراء وتضييق هوة الخلافات.

لقد سمعنا نداء جمهورية أفريقيا الوسطى ونقدر جهودها للوفاء بالتزاماتها بموجب النقاط المرجعية. إن اتخاذ القرار اليوم هو شكل من أشكال الدعم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في حاجتها لمكافحة الجماعات المسلحة والحفاظ على الاستقرار مع اقتراب الانتخابات الوطنية المقبلة.

كما يؤكد اتخاذ القرار اليوم رأينا بشأن الجزاءات. أولا، إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق أهدافنا الجماعية. ثانيا، إن الجزاءات ليست مفروضة إلى الأبد وينبغي استخدامها بما يتماشى مع الحالة الحقيقية على أرض الواقع.

وتؤكد إندونيسيا مجددا دعمها للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وتدعو عموم أعضاء الأمم المتحدة إلى مواصلة تقدم دعمهم إلى البلد. وستواصل إندونيسيا السعي إلى تحقيق الوحدة في المجلس وتضييق هوة الخلافات فيما بين أعضائه من أجل المضي قدما نحو تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إنقاذ الأرواح.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى تتحسن بوجه عام. وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ملتزمة بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتحرز بنشاط تقدما في تنفيذ النقاط المرجعية فيما يخص تقييم حظر السلاح. وتشيد الصين بتلك الجهود.

تعتقد الصين دائما أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية، وهي مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على استعادة الاستقرار على الصعيد الوطني والنظام الاجتماعي الطبيعي في وقت مبكر. وينبغي لمجلس الأمن أن يستند إلى الحالة الفعلية على أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة تطلعات حكومتها، وأن يرفع تدابير جزاءات حظر الأسلحة المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى في أسرع وقت ممكن. من شأن ذلك أن يساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز قدرتها على الحفاظ على الأمان والأمن على الصعيد الوطني وتيسير تحقيق تسوية سياسية لمسألة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتود الصين أن تشكر فرنسا، القائم على الصياغة، على جهودها. غير أن القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠) فشل في احترام رغبات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى احتراما كاملا فيما يتعلق برفع حظر السلاح، كما أنه لم يعكس الأفكار البناءة لبعض أعضاء مجلس الأمن. ولذلك لم يكن أمام الصين خيار سوى الامتناع عن التصويت.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠). وأود أن أبدا

بتوجيه الشكر لفرنسا على جهودها لتحقيق توافق آراء المجلس بشأن القرار وعلى نهجها الشمولي إزاء المفاوضات.

ونأسف لأنه، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها القائم على الصياغة، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء وكان على المجلس أن يوافق على التجديد لمدة ستة أشهر فقط. نحن نعتقد أن فترة ستة أشهر مدة قصيرة جدا لإتاحة التنفيذ الفعال للقرار وتعطي انطباعا خاطئا للجماعات المسلحة التي يستهدفها القرار.

وأود أن أبين موقف المملكة المتحدة تجاه حظر السلاح. إن حظر السلاح مصمم للحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الجماعات المسلحة وليس للحيلولة دون وصولها إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وإجراءات الإخطار والإعفاء، على النحو المبين في القرار، هي الآليات التي يمكن من خلالها لقوات الدفاع والأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى الحصول على كل الأسلحة والمعدات التي تحتاجها لأداء دورها. وأي زعم آخر ينطوي على مخاطرة بإعطاء انطباع زائف بأن تعديل أو رفع حظر السلاح سيجعل بالضرورة قوات الدفاع لجمهورية أفريقيا الوسطى أكثر قدرة على حماية مواطني البلد.

وترحب المملكة المتحدة بالتزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبالتقدم المحرز منذ نيسان/أبريل صوب النقاط المرجعية الخمس التي وافق عليها المجلس في مجالات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة الأسلحة والذخائر. إن تحقيق تقدم بشأن إدارة الأسلحة حيوي الأهمية، بصفة خاصة، لكفالة أن الأسلحة المخصصة لقوات الدفاع والأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى لا تقع في أيدي الجماعات المسلحة. ونشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها. وهي تحظى بكامل دعمنا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ما كان يمكن لروسيا أن تؤيد قرار اليوم ٢٥٠٧ (٢٠٢٠). ونحن نقدر بصدق جهود حامل القلم؛ ولكن لم تؤخذ كل حججنا في الاعتبار عند صياغة نص القرار. وقد دعونا إلى زيادة تخفيف حظر الأسلحة. وللأسف، لم يُنظر على النحو الواجب في الالتماس الرسمي الذي قدمته بانغي ولا في موقفنا.

وقد يكون حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى أدى دورا إيجابيا في المراحل الأولى، لكنه الآن يشكل عقبة فعلية أمام إعادة تسليح الجيش الوطني وقوات الأمن – وهي المؤسسات ذاتها التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن دعم السلام وأمن مواطنيها. وفي الوقت نفسه، يواصل المخربون لعملية السلام بين الجماعات المسلحة تجديد مخزوناتهم من الأسلحة عن طريق التهريب دون عوائق.

إن تبسيط إجراءات حصول جمهورية أفريقيا الوسطى على فئات معينة من المركبات المسلحة لتلبية احتياجاتها الخاصة، على النحو الوارد في هذا القرار، هو خطوة صغيرة أخرى في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن السلطات الشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى حثت المجلس على رفع حظر الأسلحة بالكامل، ونرى أن لديها كل الأسباب للقيام بذلك. لذلك، فإننا مصممون على مواصلة استعراض الجزاءات التقييدية التي فرضها مجلس الأمن في تموز/يوليه بغية تخفيفها، وفي نهاية المطاف رفعها بالكامل.

إن الجزاءات هي إحدى الأدوات الهامة العديدة في مجموعة أدوات المجلس لحفز عملية السلام والحوار السياسي، وينبغي أن تستخدم بكامل المسؤولية والحذر من أجل تجنب التسبب في وقوع ضرر. علاوة على ذلك، يجب أن يتطور أي قيد من قيود مجلس الأمن وأن يتكيف مع الديناميات المتغيرة على أرض الواقع.

ونود أن نؤكد للمجلس أن روسيا ستواصل تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، سواء في عملية المصالحة الوطنية أو في سياق تعزيز قواتها الأمنية، بهدف تطبيع الحالة في البلد والتوصل إلى تسوية مستدامة للنزاع المسلح الذي طال أمده.

السيدة نورمان – شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة الانضمام إلى الغالبية العظمى من أعضاء المجلس في التصويت لصالح القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠)، الذي يجدد نظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يؤدي تمديد حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر إلى استمرار الضغط اللازم على الجماعات المسلحة التي لا تزال تقوض السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويستند هذا القرار إلى هدفنا الشامل المتمثل في تعزيز جمهورية أفريقيا الوسطى كبلد، ككل، ودعم مؤسساتها. مع ذلك، وبصرف النظر عن القرار، وبالنظر إلى الدينامية التي شهدتها هذه المفاوضات، يجب أن نثير مسألة الملاحظات الأخيرة التي أبداها السفير الروسي في بانغي بشأن هذه المسألة والتي تثير قلقا عميقا. ففي تعليقات علنية، أساء السفير إلى أي عضو في المجلس لا يوافق على موقف روسيا، قائلا إن تلك الحكومات – بما فيها حكومة بلادي – ”لا تريد السلام والأمن في البلد“ و ”تقف ضد مصالح شعب أفريقيا الوسطى“.

والواقع أن لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا القول. قد يختلف أعضاء المجلس فيما يتعلق بالعناصر الفنية الأنسب لنظام جزاءات فعال، والمسائل التي نسعى إلى إبرازها في قرارات مجلس الأمن وحتى في بعض الأحيان كيفية توصيف التطورات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. لكننا جميعا منخرطون في هذه المسألة لأننا نريد أن نرى السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن نُعْلي مصالح شعب أفريقيا الوسطى.

وتثبت الولايات المتحدة بذلك التزامنا كأكبر مانح إنساني لبلد واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن مساعدتنا لإنقاذ الأرواح والتي بلغت قيمتها أكثر من ١٤٠ مليون دولار في العام الماضي فقط تساعد بشكل مباشر الملايين من مواطني أفريقيا الوسطى الذين أجبروا على الفرار من ديارهم. علاوة على ذلك، نساعد في إعادة بناء المؤسسات الأمنية لجمهورية أفريقيا الوسطى حتى تتمكن من حماية شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وأراضيها. وإذا كان زملاؤنا الروس يشيرون إلى أن المعونة الإنسانية المنقذة للحياة تتعارض مع مصالح أولئك الذين يعتمدون عليها، فلن تكون هذه المرة الأولى التي يفعلون ذلك في مجلس الأمن هذا الشهر. لكن ذلك لن يجعل الادعاء صحيحا.

وكما لاحظ متكلمون آخرون، نعتقد أن المجلس سيكون مستعدا للنظر بشكل مؤات في طلبات الإعفاء المقدمة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لاستيراد أسلحة جديدة، لكننا لم نتلق أي طلبات من هذا القبيل منذ آخر تخفيف لحظر الأسلحة في أيلول/سبتمبر. ونتطلع إلى الإبلاغ في المستقبل عن التقدم المحرز نحو وضع معايير للتكرار التالي للقرار.

إن الدعاية الروسية المثيرة للشقاق تقود إلى طريق خطير. جمهورية أفريقيا الوسطى دولة هشة، ومن مصلحة الجميع في المجتمع الدولي دعم عودتها إلى السيادة الكاملة وتجنب أي أعمال يمكن أن تزعزع استقرار البلد. وهذه النقطة حاسمة في الفترة التي تسبق انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وينبغي أن نسعى جميعا إلى تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة بين الأطراف السياسية الفاعلة، بدلا من نشر الروايات الكاذبة. ينبغي أن ندعم الحوار السياسي والعدالة الانتقالية وأن نعمل بشفافية للتصدي لانتهاكات الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة بناءة وتشاورية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وبدلا من التشكيك في دوافع أعضاء المجلس الذين لا تتفق آراؤهم مع آرائهم، نأمل أن تعمل روسيا بشكل تعاوني مع الولايات المتحدة وأصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى الآخرين لدعم تعزيز مؤسسات الدولة بطريقة شفافة ومنسقة، وضمان أن تكون انتخابات عام ٢٠٢٠ حرة ونزيهة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

في البداية، تود فييت نام أن تشكر فرنسا، حامل القلم، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين على عملهم الشاق بشأن القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠). ونرحب باتخاذ القرار، الذي يجدد نظام الجزاءات ويزيد من تخفيف حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يدل على أن المجلس يتابع عن كثب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ويسعى إلى إيجاد سبل لدعم حكومتها وشعبها من أجل تحقيق سلام مستدام في البلد.

ومن المهم أن تنفذ قرارات مجلس الأمن بالكامل. ونرى أن الغرض النهائي من الجزاءات هو تمهيد الطريق إلى الأمام للتوصل إلى حل سلمي ومستدام للأزمة. ويجب أن يكون تطبيق الجزاءات متفقا مع القانون الدولي وما يتعلق بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامتها الإقليمية. وترحب فييت نام بالتطورات الإيجابية الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتود أن تؤكد على أهمية الحفاظ على الظروف المؤاتية للحوار والتسوية السلمية للنزاعات والتحضير للعملية الانتخابية المقبلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): لا بد لي أن أعتذر مقدما إذ أفقد صوتي في هذا الوقت المهم للغاية، ولذلك، سأضطر إلى الإيجاز.

يرحب وفدي باتخاذ القرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠)، الذي يجدد نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، حتى وإن لم يتحقق الإجماع الذي كنا نأمل فيه. وأشكر بصدق جميع أعضاء مجلس الأمن. ويسرنا بصورة خاصة روح التوافق والحلول التوفيقية التي سادت خلال المفاوضات، بالنظر إلى أن مصير شعب بأكمله يتوقف على القرارات التي يتخذها المجلس في هذه القاعة. وأثني بإخلاص على فرنسا، حامل القلم، على مرونتها طوال أيام المشاورات هذه، والتي تمخضت عن نص موجز مقبول للجميع. ويرحب وفدي بزيادة تخفيف حظر الأسلحة فيما يتعلق بأنواع معينة من المركبات.

لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة في شمال البلاد، وتحديدا في مقاطعة فاكاغا، مصدر قلق عميق للسكان، حتى وإن أدت الأحداث الأخيرة في بريا إلى وقوع إصابات في صفوف تلك الجماعات نفسها. وتزويد قوات الدفاع والأمن بالمركبات سيكفل تنقلها في المناطق المتضررة من انعدام الأمن وتدخلها السريع لحماية المدنيين في محنتهم. والواقع أن تلك الأنشطة الإجرامية التي تنفذ في جميع أنحاء البلد هي التي دفعت الحكومة إلى الدعوة إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة.

وسأكون مقصرا في ختام بياني هذا إن لم أهنئ فييت نام على عملها الممتاز خلال فترة رئاستها في شهر كانون الثاني/يناير على الرغم من أنه اليوم الأخير من تلك الرئاسة. وأتمنى لأعضاء المجلس المنتخبين الجدد كل النجاح في الاضطلاع بولايتهم خلال السنوات المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد فييت نام لأعضاء المجلس والأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان هذا الشهر حافلاً بالعمل وارتقينا فيه إلى مستوى توافق الآراء في عدد من المسائل الهامة في إطار اختصاصنا. ولم يكن بوسعنا أن نحقق ذلك بدون العمل الدؤوب والدعم والإسهامات الإيجابية لجميع الأعضاء ووفودهم، فضلا عن ممثلي الأمانة العامة وموظفي خدمة المؤتمرات والمترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن.

وإذ نصل إلى ختام رئاستنا، فإنني أتكلم الآن بالنيابة عن المجلس حين أتمنى لوفد بلجيكا التوفيق في شهر شباط/فبراير.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.